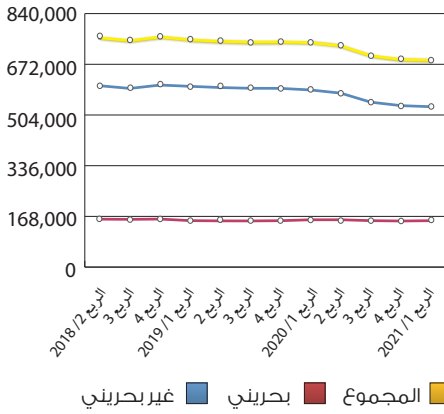




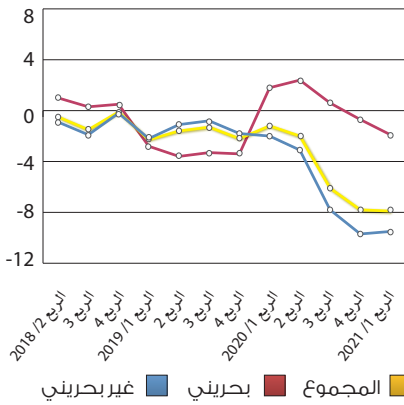
إجمالي العمالة غير البحرينية يصل إلى 531,447 عاملاً بنهاية الربع الأول من العام 2021

- بلغ إجمالي العمالة غير البحرينية بنهاية الربع الأول من هذا العام 531,447 عاملاً بالمقارنة مع 586,874 عاملاً في الربع الأول من العام 2020 منخفضاً بنسبة سنوية وصلت الى 9.4%.
- بلغ إجمالي العمالة الوطنية بنهاية هذا الربع 153,757 عاملاً بحرينياً منخفضاً بنسبة سنوية قدرها 1.9% بالمقارنة مع 156,746 عاملاً في الربع الأول من العام 2020 بينما سجل ارتفاعاً بالمقارنة مع 152,678 عاملاً في الربع السابق.
- بلغ عدد تصاريح العمل الجديدة الصادرة من قبل هيئة تنظيم سوق العمل لفئة العمالة في هذا الربع 36,732 تصريحاً منخفضاً بنسبة سنوية تقدر بـ 10.6%.
- بلغت حصة المؤسسات الصغيرة، التي يعمل بها أقل من 10 عمال، 47.7% من إجمالي تصاريح العمل الصادرة لفئة العمالة خلال الربع الأول من هذا العام.
- بلغ وسيط أجور البحرينيين في هذا الربع 556 ديناراً بحرينياً مرتفعاً بنسبة سنوية قدرها 3.2% بالمقارنة مع 539 ديناراً بحرينياً في الربع نفسه من العام السابق.

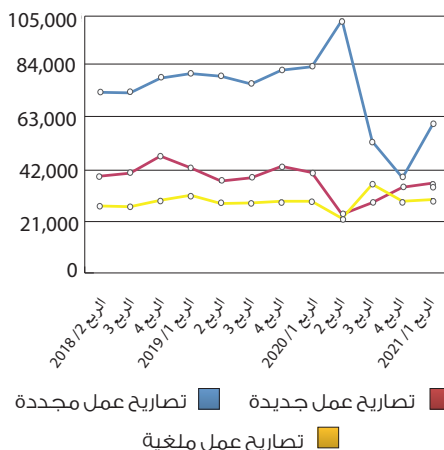
إجمالي التوظيف



نمو العمالة



التصاريح الجديدة والمملّغة



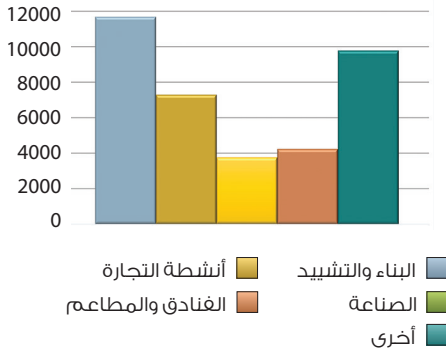
التشغيل	العدد	التغير
إجمالي التشغيل ¹	685,204	7.9%
- بحرينيون	153,757	1.9%
- غير بحرينيين	531,447	9.4%
تصاريح العمل ²	العدد	التغير
تصاريح العمل الجديدة	36,732	10.6%
تصاريح العمل المجددة	60,802	27.9%
تصاريح العمل الملغية	30,009	2.4%
انتقال العمالة	16,485	2.9%
تصاريح خدم المنازل	العدد	التغير
تصاريح العمل الجديدة	6,902	4.6%
تصاريح العمل المجددة	6,462	2.9%
الداخلون الجدد في سوق العمل (القطاع الخاص)	العدد	التغير*
الداخلون الجدد البحرينيون ³	1,538	18.8%
- الأجور الشهرية أقل من 250 ³	62	34.8%
تطور مؤسسات القطاع الخاص ⁴	العدد	التغير*
مؤسسات جديدة (فرع السجل التجاري)	1,790	2.5%
الأجور	العدد	التغير
فجوة تكلفة العمالة ⁵ (في قطاعات محددة)	339 د.ب.	5- د.ب.
الوسيط الحسابي للأجور (بحرينيون)	556 د.ب.	3.2%
- القطاع الحكومي	714 د.ب.	1.7%
- القطاع الخاص	455 د.ب.	3.2%
مؤشر أسعار المستهلك أبريل 2019 = 100 (CPI)	96.6	2.6%

نسب معدلات النمو تعتمد على نقطة القياس للفترة نفسها من العام الماضي ما عدا المؤشرات التي رمز لها (*) فنقطة القياس فيها هي للربع السابق.

تصاريح العمل

- بلغ إجمالي عدد التصاريح الجديدة التي قامت هيئة تنظيم سوق العمل بإصدارها خلال الربع الأول من هذا العام 45,670 تصريحاً جديداً منها 36,732 تصريحاً للعمالة الأجنبية، 1,122 تصريحاً للمستثمرين، و7,816 تصريحاً للملتحقين بالعمالة الأجنبية. وقد انخفض إجمالي عدد التصاريح الجديدة بالمقارنة مع 48,165 تصريحاً جديداً في الربع الأول من العام السابق.
- بلغ إجمالي عمليات تجديد التصاريح التي تم إنجازها خلال هذا الربع 75,845 تجديدًا، منها 60,802 تجديدًا لتصريح للعمالة، و1,666 تجديدًا لتصريح للمستثمرين، و13,377 تجديدًا لتصريح للملتحقين بالعمالة الأجنبية؛ وقد سجل عدد التجديدات انخفاضاً بالمقارنة مع 98,239 تجديدًا في الربع الأول من العام 2020.
- قامت الهيئة في الربع الأول بإلغاء 34,707 تصريحاً بناء على طلب من أصحاب العمل، منها 30,009 تصريحاً للعمالة، 205 تصريحاً للمستثمرين، و4,493 تصريحاً للملتحقين بالعمالة الأجنبية.
- حصل قطاع المقاولات على أعلى عدد من تصاريح العمل الجديدة بنسبة 31.8% من مجموع تصاريح العمل الجديدة الصادرة، يتبعه قطاع أنشطة التجارة بنسبة بلغت 19.8%، ومن ثم قطاع خدمات الإقامة والطعام بنسبة 11.5%.

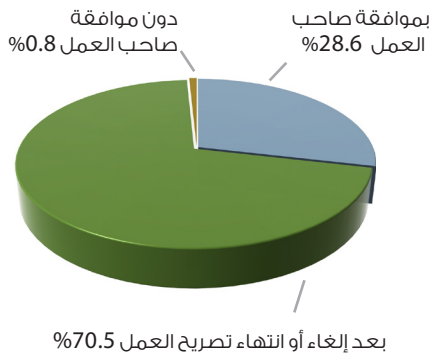
تصاريح العمل حسب القطاع



انتقال العمالة

- بلغ إجمالي عدد العمالة الأجنبية التي تمت عملية انتقالها إلى صاحب عمل جديد خلال الربع الأول من هذا العام 16,485 عاملاً. ويشمل ذلك العدد العمال المنتقلين اللذين تم انتقالهم بعد انتهاء أو إلغاء تصريح العمل ولم يبلغوا الهيئة بنية الانتقال خلال 5 أيام من الإلغاء. وقد بلغت نسبة طلبات الانتقال بعد انتهاء تصريح العمل 70.5% من مجموع عمليات الانتقال، في حين بلغت نسبة عمليات الانتقال مع موافقة صاحب العمل السابق 28.6%، أما نسبة عمليات الانتقال دون موافقة صاحب العمل السابق فكانت ما يقارب 0.8%.
- حصل قطاع أنشطة التجارة على أعلى نسبة من مجموع عمليات الانتقال في هذا الربع يليه قطاع الصناعة، ثم قطاع أنشطة خدمات الإقامة والطعام، وقد حصلت معاملات المؤسسات الصغيرة، التي يعمل بها أقل من 10 عمال، على 60.5% من إجمالي معاملات الانتقال في الربع الأول من العام الجاري.

انتقال العمالة حسب الصنف



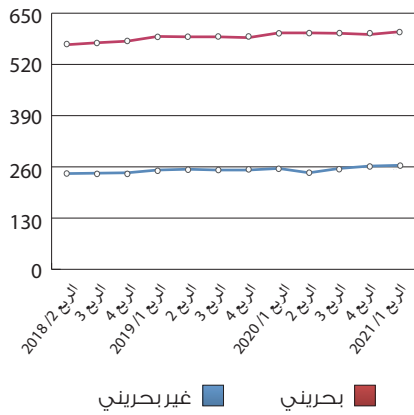
الأجور وفجوة تكلفة العمل

- بلغ وسيط أجور البحرينيين 556 ديناراً بحرينياً في هذا الربع بالمقارنة مع 539 ديناراً بحرينياً في نفس الربع من العام السابق مرتفعاً بنسبة سنوية قدرها 3.2%. وقد بلغ وسيط أجور البحرينيين في القطاع الخاص 455 ديناراً بحرينياً وبزيادة سنوية قدرها 3.2% بينما بلغ في القطاع العام 714 ديناراً بحرينياً مرتفعاً بنسبة سنوية بلغت 1.7%.
- بلغت فجوة تكلفة العمل بين العمالة الأجنبية والوطنية في القطاعات المستهدفة (المقاولات، التجارة، الفنادق والمطاعم، قطاع الصناعات الصغيرة) 339 ديناراً بحرينياً في هذا الربع بانخفاض قدره 5 دنانير بحرينية عما كانت عليه في الربع الأول من العام 2020.

ملحوظات:

- 1 يشمل الأفراد المدنيين الذين يعملون في القطاع الخاص والعام (المؤمنون، وغير المؤمنين والعاملون لحسابهم الخاص) وخدم المنازل ومن في حكمهم.
- 2 لايشمل تصاريح الخدم ومن في حكمهم، وتصاريح عمل المستثمرين، والتصاريح المؤقتة.
- 3 العمال الجدد المسجلون في الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية.
- 4 تم احتساب الأرقام باستخدام الأسلوب الإحصائي المعروف بالمتوسط المتحرك "moving average".
- 5 قطاعات محددة مقتصرة على أربعة أنشطة اقتصادية: البناء والتشييد، وتجارة الجملة وتجارة التجزئة، والفنادق والمطاعم، والتصنيع (منشآت صغيرة).

فجوة تكلفة العمل (قطاعات محددة)



انتقال العمالة خلال الربع الأول 2021 بحسب حجم المنشأة

